

جدول رقم (٢) - قطاع غزة وشمال سيناء :

اغراض الميزانية (المخصصات بالنسبة المئوية)(٤٦)

الاغراض	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
اغراض اقتصادية	١٤٤٧	١٩٤٧	٣١٤٦
اغراض اجتماعية	٥٧٤٠	٥٦٤٣	٣٩٤٩
اغراض ادارية			
وشؤون أخرى	٢٨٤٣	٢٤٤٠	٢٨٤٥
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

ان العامل الاساسي في تبديل النسب، كما يذكر تقرير 'الحكم العسكري'(٤٧)، يرجع الى ارتفاع نسبة العاملين بحيث امكن تحويل قسم من المبالغ المصروفة في المعونة الاجتماعية سابقا الى ائتمانية في المجال الاقتصادي. اما بالنسبة للاستثمارات فيذكر التقرير ان الحكم العسكري قدم في السنة المالية ١٩٦٩ - ٧٠ قروضا وتسهيلات مصرفية للصناعيين في الضفة الغربية بمقدار (٨٤٢٦٣،٣٠٠) ليرة اسرائيلية مقابل (٧٤٨٢٥،٩٠٠) لسنة ١٩٦٨ - ٦٩ على ان تصرف هذه المبالغ في انشاء صناعات جديدة وتوسيع الصناعات القائمة(٤٨). وقدم لثة مزارع في الضفة في السنة المالية ١٩٦٩ - ٧٠ قروضا بلغ مجموعها (١٤٥٠٠،٤٠٠) ليرة اسرائيلية فارتفع بذلك مجموع القروض التي قدمها الحكم العسكري للمزارعين في الضفة منذ الاحتلال الى (٣) ملايين ليرة(٤٩). وتمكس القروض المقدمة للصناعيين والمزارعين في غزة في السنة المالية ١٩٦٩ - ٧٠ زيادة كبيرة في الاهتمام الذي يوليه الحكم العسكري لانعاش الأوضاع الاقتصادية في القطاع باقصى سرعة ممكنة . اذ قدم الحكم العسكري للمزارعين في السنة المذكورة قروضا بمقدار (٦٤٢) مليون ليرة اسرائيلية(٥٠)، وقدم للصناعيين قروضا بمقدار (٤) ملايين ليرة مقابل (١٤٢) مليون ليرة اسرائيلية للسنة المالية ١٩٦٨ - ٦٩(٥١).

ان هذه الارقام بحد ذاتها ليست كبيرة . ولكن اذا أضفنا اليها الاستثمارات الخاصة والاستثمارات في المجالات الأخرى(٥٢)، وأضفنا العدد الكبير من عمال المناطق المستخدمين في اسرائيل بأجر صاف متوسط للعامل غير الفني مقداره (١١) ليرة اسرائيلية في اليوم الواحد ، وأضفنا الجسور المفتوحة لتصرف المنتجات الزراعية والصناعية في الاسواق العربية واستقبال الحوالات المالية من الاقرباء العاملين في الخارج ومبالغ الحكومة الاردنية المرصلة ، وأضفنا العادات الشرائية المتواضعة لسكان المناطق ، فان

التأثير الإجمالي لكل هذه العوامل لا بد وان يكون بالضرورة انتعاش اقتصادي ملموس وارتفاع كبير في نسبة العمالة والعاملين وارتفاع في معدلات الاجور(٥٣).

وقبل أن ننقل للحديث عن التوجه الثاني المعنيين باثباته للجهد الاقتصادي لسلطة الاحتلال في المناطق المحتلة ، نمر بسرعة على برامج التدريب المهني ، فنذكر ان مراكز التدريب المهني في الضفة خرجت في عام ١٩٦٨ - ٦٩ (٤٣٠) عاملا فنيا، وفي عام ١٩٦٩ - ٧٠ (١٤٢٦٠) (٥٤). بينما خرجت مراكز التدريب المهني في القطاع، وعددها ستة (٣٩٠) عاملا فنيا السنة المالية ١٩٦٨ - ٦٩ و (٣٥٠) في ٦٩ - ٧٠(٥٥).

توجهات الجهد الاقتصادي ربط الاقتصاديين

التوجه الثاني للجهد الاقتصادي الاسرائيلي المعنيين بياضاحه هو ربط اقتصاد المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي عن طريق المبادلات التجارية ، والعمل العربي في اسرائيل ، والاستثمار اليهودي في المناطق وعن طريق تخطيط زراعي يحول المنتجات الزراعية في المناطق المحتلة الى منتجات ملائمة للاحتياجات المحلية واحتياجات اسرائيل بالدرجة الاولى . وقد اوردنا اعلاه الارقام المتعلقة بحجم العمل العربي في اسرائيل ، واوردنا جزءا من الارقام المتعلقة باستثمارات الحكم العسكري ... ونذكر الان بسرعة جانباً آخر من الاستثمار اليهودي متمثل في عقود العمل الوسيطة (subcontracting) التي تنتج بموجبها مؤسسات عربية في المناطق مصنوعات لحساب مؤسسات صناعية اسرائيلية تقدم لها المواد الخام او المواد شبه الجاهزة(٥٦).

ان القطاع أنتج في السنة المالية ١٩٦٩ - ٧٠ لصالح مشروعات اسرائيلية ما قيمته (٤٥٠) الف ليرة اسرائيلية مقابل (١٥٠،٤٠٠) لسنة ١٩٦٨ - ٦٩ . وانبجت الضفة الغربية ما قيمته (١٤٣٨٥،٠٠٠) ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٩ مقابل (٨١٠،٤٠٠) في عام ١٩٦٨(٥٨).

ان الجهود المبذولة لربط اقتصاد المناطق بمجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، وطبيعة العلاقات بين الاقتصاديين ، تبدو كاوضع ما يكون ، في ارقام التبادل التجاري بين المنطقتين . فيما يلي لوجتان بأرقام التجارة الخارجية بين الضفة والقطاع للسنتين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ :